



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

## أثر تقلبات أسعار الصرف وتحليل عوامل الانتقال إلى الأسعار المحلية بالمملكة العربية السعودية

أ/ نايف بن خضران المالكي

قسم الاقتصاد

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة أم القرى — المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: [b-o-h.n@hotmail.com](mailto:b-o-h.n@hotmail.com)

\*\*\*\*\*

### المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين تحركات سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية ، وخاصة أهم الشركاء التجاريين للمملكة من حيث الواردات ، وأثر ذلك على معدلات التضخم بالمملكة ، وانتقال هذا الأثر إلى مؤشر الرقم القياسي لنفقات المعيشة في المملكة العربية السعودية . كذلك محاولة إبراز المزايا التي سوف تعود على اقتصاديات المملكة في حالة وجود آليات للتحكم في قيمة الريال أمام أسعار الصرف ، كما هو معمول به في جميع دول الجوار . وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها : قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة ومجموعة المتغيرات المستقلة المفسرة . وأيضاً قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية لأهم الشركاء التجاريين للمملكة . وكذلك قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدمة الطلب (الصدمة النقدية) ، وانتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار في المملكة العربية السعودية . وأخيراً قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدمة العرض وانتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار في المملكة العربية السعودية . كما أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من التضخم داخل المجتمع السعودي . وضرورة إعادة النظر في سعر صرف الريال أمام اليورو الأوروبي ، وكذلك أسعار النفط بالدولار . إذ أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي في خفض الأسعار المحلية . أيضاً يجب التحكم في الواردات ، من حيث الكمية



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

والنوعية ، وكذلك حجم المعروض من النقود ، إذ يعدا من أهم العوامل التي لها تأثير مباشر على ارتفاع الأسعار المحلية . وكذلك ضرورة التحكم في نوعية وكمية الصادرات ، والاهتمام بالصادرات غير النفطية أيضا.  
**الكلمات المفتاحية :** أسعار الصرف ، العملات الأجنبية ، الدولار ، التضخم ، الأسعار المحلية.

## Abstract

The study aims to determine the nature and type of relationship between the movements of the exchange rate of the riyal against foreign currencies, especially the most important trading partners of Saudi Arabia in terms of imports, and its impact on the inflation rates, and the transfer of this effect to the index of living expenses. It is also an attempt to highlight the advantages that will accrue to the Kingdom's economies if there are mechanisms to control the value of the riyal against the most important exchange rates, as is the case in all neighboring countries. The study reached several results, the most important of which are: accepting the alternative hypothesis that there is a relationship between the index of living expenses and the set of independent variables that explain. Also, there is a statistically significant relationship between inflation and the exchange rate of the riyal against foreign currencies for the most important trading partners of the Kingdom. Moreover, the results approved that exist a relationship between the demand shock (monetary shock), and the transfer of the impact of movements in foreign exchange rates to price indices. Finally, there is a statistically significant relationship between the supply shock and the transfer of the effect of movements in foreign exchange rates to price indices. The study also recommended the need to take a set of measures to reduce inflation within the Saudi society. And the need to reconsider the exchange rate of the riyal against the European euro, as well as oil prices in dollars. The rise in oil prices has a positive effect on lowering domestic prices. Imports must also be controlled, in terms of quantity and quality, as well as the size of the money supply, as these are among the



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

most important factors that have a direct impact on the rise in domestic prices. As well as the need to control the quality and quantity of exports, and attention to non-oil exports as well.

**Keywords:** Exchange Rates, Foreign Currencies, Dollarization, Inflation, Local Prices.

## الإطار العام للدراسة:

### مقدمة:

يعد انتقال أثر تقلبات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية Exchange Rate Pass Through من أهم القضايا المرتبطة بأنظمة الصرف وعلاقتها بالاستقرار المالي والنقدي ، ولقد اعتبرت مختلف الدول استقرار سعر صرف العملة الوطنية من أولويات السياسة النقدية ، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساسا لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار ، وجذب المدخرات ، والمحافظة على استقرار الأسعار . ويتعاضد هذا الدور لسعر الصرف في الدول النامية ، لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ، ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها ، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية ، وأكثر تأثرا بتقلبات أسعار الصرف ، مما ينعكس سلبا على درجة استقرارها المالي والنقدي. ولقد قامت المملكة منذ عام 1986 بتنشيط سعر الصرف بين الريال والدولار الأمريكي ، للمحافظة على الاستقرار المالي ، ويعتبر هذا الاختيار ذو بعد استراتيجي كبير ، سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام ، أو حتى على مستوى المداخل والمصروفات العامة للدولة. ونظرا لعدم ثبات الدولار مقابل العملات الأخرى ، وثبات الريال بالدولار ، فإن حركة الريال أمام هذه العملات غير مستقرة أيضا ، وبالتالي فالتغيرات التي تحصل في قيمة الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى هي نفسها التي تحدث بين الريال وهذه العملات. ولقد شهد سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية (باستثناء الدولار) تغيرات ، فمثلا في الفترة الأخيرة سجل اليورو انخفاضا أمام الريال بنسبة 10% (خلال الفترة مارس 2021م إلى أبريل 2022م) ، وكذلك انخفض الين الياباني أمام الريال خلال نفس الفترة بنسبة 12.9% . وتعد آلية انعكاس التحركات في أسعار صرف الريال مع عملات أهم الشركاء التجاريين للمملكة (من حيث الواردات) على الأسعار المحلية ، من أهم القضايا المرتبطة بأسعار الصرف وعلاقتها بالاستقرار المالي والنقدي . حيث إن ارتفاع سعر صرف الريال أمام العملات الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للمملكة (منطقة اليورو ، الصين ، كوريا الجنوبية ، اليابان ، الهند ،



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

مصر) ، من المتوقع أن يخفض من أسعار السلع المستوردة ، وبالتالي ينعكس على أسعار السلع المحلية بالانخفاض . وفي الاتجاه الآخر فإنه من المتوقع أن يؤدي انخفاض سعر صرف الريال أمام هذه العملات إلى ارتفاع في قيمة السلع المستوردة ، وبالتالي ينعكس هذا الأثر على المستوى العام للأسعار في المملكة (التضخم المستورد). وقد أثبتت بعض الدراسات أن هذه العلاقة بين تحركات سعر الصرف وأسعار السلع المحلية مرتبطة بعوامل عديدة ، لها تأثير على مدى استجابة التضخم للتغير في أسعار الصرف . وبشكل عام فإن انعكاس أسعار الصرف يكون محكوما بثلاث مجموعات من العوامل هي : مرونة الطلب والعرض النسبية للسلع المتاجر بها ، وكذلك المعروض من هذه السلع ، والظروف الاقتصادية الكلية والبيئة الاقتصادية الجزئية (هيكل الأسواق المحلية ودرجة المنافسة في السوق).

#### مشكلة الدراسة:

سعى هذا البحث لتحليل انعكاسات التغيرات في أسعار صرف الريال مقابل العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الاقتصاد السعودي والعوامل المؤثرة فيها ، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

- ما مدى تأثير تقلبات وسياسات أسعار الصرف على معدلات التضخم ، وما هو واقع ذلك في المملكة العربية السعودية؟
- ما مدى تأثير تقلبات وسياسات أسعار الصرف على معدلات التضخم وانتقال هذا الأثر على مؤشر الرقم القياسي لنفقات المعيشة (مستوى أسعار السلع والخدمات) داخل المجتمع السعودي ؟

#### أسئلة الدراسة:

كما تنفرع من اشكالية البحث الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تم ضبطها كالتالي:

- ما هي طبيعة ونوع العلاقة بين أسعار صرف الريال ومعدل التضخم (هل العلاقة خطية أم غير خطية).
- ما هي العوامل التي تؤثر على مدى استجابة الأسعار المحلية لتحركات أسعار صرف الريال مقابل العملات الأجنبية ؟ وما مقدار حجم وتأثير تلك العوامل ؟
- هل تثبيت سعر صرف الريال السعودي مقابل سلة من العملات الأجنبية يقلل من هذه الآثار ؟
- ما هو أثر الصدمات على سعر الصرف والأسعار المحلية بالمملكة ؟

#### أهداف الدراسة:



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

تمثلت أهم أهداف البحث في الآتي :

- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين تحركات سعر صرف الريال مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين للمملكة من حيث الواردات (1) ، وأثر ذلك على معدلات التضخم بالمملكة ، وانقال هذا الأثر إلى مؤشر الرقم القياسي لنفقات المعيشة في المملكة العربية السعودية.
- تحليل الأسباب وراء الارتفاع الواضح في أسعار السلع والخدمات داخل المجتمع السعودي ، وما علاقة ذلك بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الريال السعودي.
- تحديد العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية إلى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد السعودي ، وأهمية تلك العوامل ودرجة تأثيرها.
- محاولة التكهّن بما سوف يكون عليه سوق الصرف خلال الفترة القادمة ، في ظل ارتفاع سعر الدولار ، وزيادة معدلات الفائدة التي يقدمها البنك الفيدرالي الأمريكي ، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط.
- تقديم نموذج كمي لقياس العلاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة بالمملكة ومجموعة من المتغيرات المستقلة والمفسرة لارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات داخل المجتمع السعودي.
- تقديم نموذج كمي لقياس العلاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة بالمملكة ومجموعة من المتغيرات المستقلة المفسرة ، وخاصة أسعار صرف الشركاء التجاريين من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخرى.
- محاولة إبراز أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تأخذ بها المملكة أمام الدولار ، هل الفك الكامل ، أم استبدال الدولار بسلة عملات ، أم التذبذب في قيمة ربط الريال بالدولار ، ومزايا وعيوب كل استراتيجية.
- محاولة إبراز المزايا التي سوف تعود على اقتصاديات المملكة في حالة وجود آليات للتحكم في قيمة الريال أمام أهم أسعار الصرف، كما هو معمول به في جميع دول الجوار .
- تحديد مدى فاعلية نظام أسعار الصرف الحالية ، في الحد من ارتفاع الأسعار ، خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعا للريال أمام العديد من العملات.
- تحديد أيهما أكثر أثرا على معدل التضخم الصدمات الإيجابية لسعر الصرف (انخفاض في قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية) أم الصدمات السالبة لسعر الصرف (ارتفاع في قيمة الريال).

1 \_ تم حصر أهم الشركاء التجاريين للمملكة في الصين، الهند، اليابان ، الإمارات ، كوريا الجنوبية ، الاتحاد الأوروبي ومصر ، إذ شكل حجم التجارة الخارجية بين السعودية وكل من الصين والهند واليابان ، نحو 34% من إجمالي التجارة الخارجية للسعودية خلال النصف الأول من سنة 2021. وحول بقية الشركاء التجاريين ، فإن الإمارات تأتي في المرتبة الخامسة بحجم تجارة عند 50.77 مليار ريال ، ثم كوريا الجنوبية بـ39.47 مليار ريال ، في حين بلغت التجارة مع مصر 21.3 مليار ريال في المرتبة السابعة ، ثم يأتي كل من إيطاليا وهولندا وكذلك البحرين بحجم تجارة 17.19 مليار ريال و 16.47 مليار ريال و 15.62 مليار ريال على التوالي . وبذلك يبلغ حجم التجارة مع أكبر عشرة شركاء نحو 462.6 مليار ريال ، ما يشكل 63.2% من حجم تجارة السعودية الخارجية خلال الفترة . وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة من حيث أهم الشركاء التجاريين ولكن لم تضمن في القائمة بسبب ربط الريال بالدولار.



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

## أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال إبراز الآتي:

- فهم قنوات تأثير تقلبات سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في المملكة ، خصوصا في الأوقات التي تشهد ارتفاعا للدولار الأمريكي أمام العديد من العملات ، وبالتالي ارتفاع قيمة الريال السعودي أمام هذه العملات ، نتيجة لسياسة ربط الريال بالدولار.
- دراسة آلية انتقال آثار أسعار الصرف ، وخصوصا في الدول ذات الاقتصاد المفتوح مثل المملكة العربية السعودية.
- إبراز الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه وجود عدة بدائل أمام المملكة بدلا من الربط الكامل بين سعر صرف الريال أمام الدولار ، والتوقيت المناسب لاستخدام كل استراتيجية.
- إبراز أهم الأسباب وراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات داخل المجتمع السعودي ، وما هو دور الارتفاعات المستمرة لسعر الريال أمام أهم الشركاء التجاريين بخلاف الولايات المتحدة ، كمنطقة اليورو والصين والامارات ، واتخاذ إجراءات الوقاية المناسبة في الوقت المناسب ، والارتقاء بمستوى الأداء في الأسواق المحلية.
- إبراز أهم المتغيرات المستقلة والمؤثرة على مستويات أسعار السلع والخدمات داخل المجتمع السعودي ، والتي يكون لها الأثر المباشر في التكهن بما سوف تكون عليه أسواق هذه السلع والخدمات.
- أهمية دراسة المخاطر التي تتعرض لها أسواق السلع والخدمات بسبب التضخم، والذي يعد من أهم أسباب التذبذب الواضح في أسعار السلع والخدمات داخل المجتمع السعودي ، وبالتالي إمكانية اتخاذ الإجراءات للوقاية والحماية اللازمة مبكرا ، ومن ثم زيادة كفاءة نشاط هذه الأسواق والارتقاء بمستوى الأداء.

## فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ما يأتي:

- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية لأهم الشركاء التجاريين للمملكة، وذلك عند مستوى دلالة 5%.
- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (كمتغير مستقل) والرقم القياسي لنفقات المعيشة (كمتغير تابع)، وذلك عند مستوى دلالة 5%.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدمة الطلب (الصدمة النقدية) وانتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار في المملكة العربية السعودية، وذلك عند مستوى دلالة 5%.

- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدمة العرض وانتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار في المملكة العربية السعودية، وذلك عند مستوى دلالة 5%.

### حدود الدراسة:

اشتملت حدود هذه الدراسة على:

1. حدّ الموضوع: اقتصرت الحدود الموضوعية على أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم المالي.
2. الحدود المكانية: شمل النطاق الميداني لهذه الدراسة المملكة العربية السعودية.
3. الحدود الزمنية: طُبِّقت الدراسة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2020م.

### مصطلحات الدراسة:

- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر الذي يحدد من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي)، أي السعر المتعارف به دولياً، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- سعر الصرف الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف أسمى للعملة في البلاد نفسه.<sup>(2)</sup>
- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. وذلك يعني أن السعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية للسلعتين، ويأخذ في الاعتبار القوة الشرائية، لذلك يطلق عليه تعبير (تكافؤ القوة الشرائية).
- سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، فهو ذلك السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.<sup>(3)</sup>

<sup>2</sup> - ماجدة مطيع عاشور ، (2009) ، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974 – 2006 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المملكة العربية السعودية : الرياض ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك سعود ، ، ص 87

<sup>3</sup> - سامية عمار ، (2013) ، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري ، مصر : القاهرة ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد 16 ، يوليو 2013 ، ص 23





www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

- سعر الصرف الفعلي: هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك: التعريفات الجمركية، الرسوم، والإعانات المالية.<sup>(4)</sup>
- سعر الصرف الفعلي للصادرات  $NEER_x$ : هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن أن نحصل عليها مقابل ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات، مع احتساب رسوم التصدير، الإعانات المالية، الإعانات الخاصة بعوامل الانتاج المتضمنة للصادرات، وأي رسوم إضافية أخرى.
- سعر الصرف الفعلي للواردات  $NEER_m$ : هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمتها بالدولار الواحد من الواردات، مع احتساب التعريفات الجمركية، الفوائد على ودائع الاستيراد، والرسوم الإضافية.

#### الإطار النظري للدراسة:

تقاس قوة الاقتصاد الوطني بعدة مؤشرات من أهمها ثبات واستقرار سعر الصرف ، فالاقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوب فيها ، لأنها تعد المؤشر الأساسي للقيام بالمعاملات الخارجية ، إذ يعتبر سعر الصرف وسيط نقدي للعلاقة ما بين العملة المحلية والعملة الخارجية ، ووضعت له سياسة تسمى سياسة سعر الصرف ، تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، التي من أهمها الحفاظ على قيمة العملة الوطنية ، وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية المتعرض لها . في حين يعتبر التضخم معضلة اقتصادية تعاني منه العديد من اقتصاديات الدول ، لكونه ظاهرة يعيشها الاقتصاد يوميا ، بكل مؤثراتها الاقتصادية والاجتماعية ، وانعكاساتها السلبية على النشاط الاقتصادي.<sup>(5)</sup> ويعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول ، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساسا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار ، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار ، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات ، تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها ، لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى ، ويتعاطم هذا الدور في الدول النامية ، لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ، ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها ، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية ، وأكثر عرضة للأزمات والمشاكل

<sup>4</sup> - يمكن الرجوع إلى :

• أحمد حسين الهيتي ، (2010) ، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي ، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة ، العراق : الموصل ، جامعة الموصل ، ص 67

• محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي الجزائر ، الجزائر ، مطبوعات ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2005 ، ص 76

<sup>5</sup> - عمير شلوي ، زينب سبيوا ، (2021) ، أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1980 : 2018 ، الجزائر ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 10 ، العدد 3 ، 2021 ، ص 170





www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

الخارجية ، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها .<sup>(6)</sup> كما تتأثر الدول النامية بالإضافة إلى سعر الصرف بعوامل خارجية عديدة ، تنتقل من خلال ميزان مدفوعاتها ، أهمها هو ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، نتيجة ارتفاع سعر العملات الأجنبية ، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري ، وتباطؤ معدلات النمو في هذه الدول ، وارتفاع في أسعار فائدة العملات الأجنبية الحقيقية ، وعوامل داخلية تشمل العجز المالي . وقد تؤدي هذه العوامل إلى زيادة العبء الواقع على عاتق السلطات المحلية للتكيف معها ، وفي نفس الوقت عدم تحقيق الأهداف الداخلية للسياسات النقدية ، لتأثير تلك العوامل على تخفيض فاعلية السياسات النقدية.<sup>(7)</sup> ورغم تباين الآراء حول جدوى وفاعلية سياسة أسعار الصرف خصوصا في البلدان النامية ، إلا أن تلك السياسة تبقى إحدى أهم نصائح صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها.<sup>(8)</sup> إن إحدى القضايا المهمة والمرتبطة بأسعار الصرف ، هي آلية انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في تلك الدولة. فنتيجة للتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات بين دول العالم المتقدم منها والنامي ، نشأ مفهوم سعر الصرف ، بحيث لا توجد دولة في العالم مغلقة اقتصاديا بصورة تامة Closed Economy ، وعادة ما تخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة ، فمثلا ينتج السودان المواد الخام الزراعية الأولية والسلع شبه المصنعة لوجود المقومات الصالحة للزراعة ، والمملكة تنتج النفط وكثير من الصناعات البتروكيماوية لوجود المقومات الصالحة لهذه الصناعات ، وهكذا لكثير من الدول ، وبالتالي فإن التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات ، ومن هذا المنطلق نشأت الحاجة إلى التخصصية في المنتجات الكبيرة مستفيدة من المزايا النسبية Comparative Advantage. ومن ثم يتم التبادل التجاري الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول ، هذا التبادل الدولي يوفر مستحقات عائدات صادرات للدولة المصدرة على الدول الأخرى ، بينما يترك مدفوعات والتزامات واجبة السداد إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي ، ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف . وبالتالي يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية ، لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية الأخرى ، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الإقليمية والدولية. لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماما بالغا ، وبالأخص الدول التي تعاني

<sup>6</sup> - مشهور هذلول بربور ، (2008) ، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، للفترة من 1985 إلى 2006 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الأردن : كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ص 29

<sup>7</sup> - أروى خالد أحمد النجداوي ، (2012) ، تحليل أثر المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأردن : عمان ، الجامعة الأردنية ، ص 26

<sup>8</sup> - روبا دوناغوبتا ، غيلدا فرنانديز ، ترجمة وسيم كاركاداغ ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى وبأي سرعة ، قضايا اقتصادية ، مطبوعات صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2016 ، ص 15



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

من شح في مواردها من العملات الأجنبية ، لأن قوة واستقرار الاقتصاد القومي لأي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف عملته المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى . وتأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية ، باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة ، وتمويل وارداتها ، وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي . كذلك تتبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة ، من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب ، والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر. أيضا تؤثر سياسات سعر الصرف تأثيرا مباشرا في تخفيض معدل التضخم ، وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي ، والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة ، ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر الصرف ، درجة الانفتاح على العالم الخارجي Degree of Openness ، وهيكل الواردات والصادرات ، وحركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدولة Capital Inflow and Outflow . إن موضوع سعر الصرف هو بمثابة موضوع الساعة ، لكونه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على التجارة الدولية ، أي الأسعار المحلية والأسعار الخارجية (الأجنبية) ، وكثير ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد بشكل مستمر ، فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول ، ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد ، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، كتأثيره على نظام الأسعار لتأثيره في الاقتصاد الوطني ، وعلى حجم التجارة الخارجية ، وبالتالي على وضعية ميزان التجاري ، خاصة بجانب الصادرات والواردات. كثيرا ما نسمع في سوق العملات الأجنبية عن عملات قوية وأخرى عملات ضعيفة ، أو الحديث عن ارتفاع سعر عملة معينة في السوق وانخفاض سعر عملة أخرى ، فالعملة تعتبر قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل أسعار بيع العملات الأخرى ، وبالذات الرئيسية منها ، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات . ومجرد ارتفاع أو انخفاض السعر مقابل عدد من العملات حتى لو كان العدد كبيرا ، فإن هذا لا يكشف عن قوة أو ضعف لهذه العملة ، إذ لابد وأن تكون هذه العملات عملات مهمة ورئيسية في السوق. إضافة لذلك فإن ارتفاع وانخفاض سعر عملة معينة في السوق تحكمه أسباب وعوامل أخرى ، وهنا لابد من ذكر أهمية ارتباط هذه العوامل بمؤشرات العرض والطلب في السوق ، وعلاقتها الوثيقة بتوازنهما ، فكما نعرف فإن السبب المباشر لتغير سعر عملة يكمن في عدم التوازن ، الذي قد ينتج بين عرض هذه العملة والطلب عليه. ويوجد العديد من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على سعر صرف العملة لدولة ما ، ولعل أهمها ما يلي :

1. التغيرات في الميزان التجاري : يشير الميزان التجاري إلى حركة الصادرات والواردات للدولة ، إذ أن هناك علاقة تؤثر وتأثير مباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري .



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

فإذا كانت الصادرات تساوي الواردات فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة توازن ، أما إذا كانت الصادرات أصغر من الواردات فإن الميزان التجاري يكون في حالة عجز ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية ، الأمر الذي يحدث معه تدهور قيمة الصرف لعملة الدولة ، أما إذا كانت الصادرات أكبر الواردات ، فإن الميزان التجاري يكون قد حقق فائضا ، نتيجة تزايد طلب الأجانب على العملة المحلية مقارنة بالأجنبية ، وبذلك تزيد قيمة سعر صرف العملة المحلية. (9)

2. معدلات الفائدة المحلية والأجنبية : يعد موضوع انتقال أو جذب رؤوس الأموال الدولية هدف تسعى إليه معظم دول العالم ، ولكن تتجه الأموال إلى الدول التي تضع سياسة محفزة ومشجعة لمثل هذه الاستثمارات ، لما لها من دور كبير في تطوير الاقتصاد وزيادة معدلات النمو ، ومن بين السياسات التي تنتهجها الدول لجذب الاستثمارات نجد سياسة الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية ، مما يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال إلى تلك الدولة ، مصحوبة بعملة أجنبية ، التي يمكن تحويلها إلى العملة الوطنية ، والعكس صحيح. (10)

3. معدلات التضخم : يعتبر التضخم من أهم العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة على قيمة العملة الوطنية ، وبالتالي على سعر الصرف عملتها . فإذا ارتفع معدل التضخم في دولة ما ، فهذا يعني ارتفاع في المستوى العام للأسعار في الداخل ، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وبهذا يدفع الأفراد إلى زيادة طلبهم على السلع من الخارج (السلع الأجنبية) بسبب انخفاض أسعارها ، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ، مما سيؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ، والذي ينعكس على سعر صرفها. (11)

4. السياسة الضريبية : إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب أفراد الدولة أو قد تسحبها ، تؤثر على سعر العملة ، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة ، ويجب أن تأخذ في الحسبان لمالها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج ، وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.

<sup>9</sup> - مدحت أنور نافع ، هبة الله أحمد ، شيماء حسين أحمد ، (2014) ، أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في مصر ، مصر : القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، قطاع

التحليل الاقتصادي ، مجلس الوزراء ، ص 124

<sup>10</sup> - بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

<sup>11</sup> - جليل عبد الحسين الحسن الغالي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن : عمان ، 2011 ، ص 68



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

5. عوامل أخرى : إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا ، هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في سعر الصرف ، منها : التدخلات الحكومية ، العوامل السياسية والعسكرية ، والإشاعات والأخبار الكاذبة ، .... إلخ. (12)

**الدراسات السابقة:**

في هذا المبحث يستعرض الباحث أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك من خلال إبراز أهم الإضافات العلمية لكل دراسة ومختلف النتائج والتوصيات المقدمة للخبراء والمختصين.

#### أولا : الدراسات العربية

1. دراسة : سمية موري ، (2018) ، "آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر ، خلال الفترة 1990 : 2008" : سعت هذه الدراسة نحو تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ، الوقوف على نوع وطبيعة العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ، وهل هناك إمكانية لتسعير النفط بغير الدولار ، في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، وما يعاني منه الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن أثناء تقديم هذه الدراسة ، كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد ، يجعل الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الأسواق العالمية. وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج النظري ، لوضع الاطار العام للدراسة ، ثم استخدام الأسلوب القياسي ، باستخدام سلسلة زمنية من سنة 1990 إلى سنة 2008 لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تتعرض لها أسعار النفط . وقد توصلت الدراسة إلى أن سلسلة سعر الصرف وأسعار النفط غير مستقرة في مستواهما ، ولكنهما مستقران عند الفرق الأول ، وأن الخطأ ساكن من الدرجة صفر ، أي أنه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف وأسعار النفط. وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى ، والعمل على إنشاء منظمة تضم الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ، وأن يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.
2. دراسة : جابر تماضر ، (2013) ، "قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان ، دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة 1970 : 2013" : حيث استخدمت هذه الدراسة

<sup>12</sup> - Fetai, B., Sergius Koku, P., Caushi, A., and Fetai , A. (2016) , The relationship between exchange rate and inflation: The case of western Balkans Countries. Journal of Business, Economics and Finance -JBEP, 5(4), pp. 360-364.



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

المنهج الوصفي والمنهج القياسي في تكوين النموذج ، باستخدام برنامج Eviews لتحليل بيانات الدراسة ، وتم الحصول على بيانات الدراسة من بنك السودان المركزي في الفترة من 1970 إلى 2013 ، كما تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة سكون المتغيرات ، واختبار جوهانسون ، لمعرفة تكامل المتغيرات. وقد اثبتت الدراسة أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.78 ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة التي أدخلت في الدراسة تؤثر بنسبة 78% على المتغير التابع ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات ، فعندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات بالاتجاه المعاكس بمقدار 35.5 وحدة. وأوصت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق معدلات نمو حقيقية في كثير من القطاعات الاقتصادية السودانية ، وتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل والحد من التضخم والفقر ، وفي نفس الوقت خفض الواردات غير المنتجة.

3. دراسة : صالح محمد ابراهيم ، الشاذلي عيسي حمد ، ابتسام محمد عبدالباقي ، (2016) ، "أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم - دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة 1980 إلى 2014" : حيث تناولت هذه الدراسة أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة من 1980 إلى 2014 ، واستخدمت الدراسة نماذج قياسية لاختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك بين مختلف متغيرات الدراسة . وأظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية بين أسعار صرف الجنيه السوداني وأسعار المستهلك ومعدل التضخم ، وأيضا وجود أثر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي على كل من أسعار المستهلك ومعدلات التضخم ، وكذلك التزايد المستمر في أسعار السلع المستوردة ، بسبب الانخفاض المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية ، وهذا بدوره زاد من الضغوط على أسعار المستهلكين.

4. دراسة : فاروق فتحى الجزار ، أدهم البرماوي ، (2018) : "أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري" : حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تثبت أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم علاقة غير خطية ، مما يعني أن تأثير صدمات سعر الصرف على معدل التضخم غير متماثلة . كذلك أثبتت النتائج أن معدل التضخم في الأجل القصير يتأثر فقط بالصدمات الإيجابية لسعر الصرف ، في



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

حين أنه لا يتأثر بالصدمات السالبة ، مما يعني أن معدل التضخم يرتفع مع انخفاض قيمة الجنيه ، في حين أن ارتفاع قيمة الجنيه لا تخفض من معدل التضخم أيضا.

5. دراسة : صالح أويابا ، (2020) : "آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم – دراسة حالة دول المغرب العربي للفترة 1980 : 2018" : حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة طويلة الأجل والقصيرة بين التضخم وسعر الصرف في كل من الجزائر وتونس والمغرب ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ، وباستخدام سلاسل زمنية خلال الفترة من 1980 إلى 2018 . وقد تم استخدام متغير سعر الصرف العملات المحلية مقابل كل من الدولار واليورو. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن انخفاض القيمة الحقيقية للدولار من جهة ، وانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو من جهة أخرى ، له أثر على القدرة الشرائية للواردات بالعملة الصعبة ، وعلى تكلفة الاستيراد ، والأسعار المحلية للدول محل الدراسة ، وهذا كان له أثر سلبي على مؤشر الأسعار . حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل في كل من الجزائر والمغرب ، وعدم وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بالنسبة للحالة التونسية.

6. دراسة : جار النبي بابو ، زبيدة نور الدين عبد الله (2022) : "أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2021" : حيث استخدم الباحثان نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL ، وقد سعى الباحثان إلى إثبات أن الصدمات الإيجابية والسالبة لسعر الصرف على معدل التضخم غير متماثلة في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة من 1990-2021 ، كما أكدت الدراسة على أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم علاقة غير خطية ، مما يعني أن الصدمات الإيجابية والسالبة لسعر الصرف غير متماثلة على معدل التضخم ، وأن الصدمات الإيجابية ذات تأثير معنوي على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل ، بينما الصدمات السالبة ليس لها تأثير معنوي ، أي أن انخفاض سعر الصرف لا يؤدي إلى خفض معدل التضخم. وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات نقدية تعتمد على معلومات دقيقة عن أثر الصدمات الإيجابية والسالبة لسعر الصرف على معدل التضخم واستهداف التضخم ، لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، وتقليل حدة الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي.

ثانيا : الدراسات الأجنبية

7. دراسة : (2012) Suk Siok , Cheau Pian, and Mohd Tahir : أجرت هذه الورقة تحقيقا تجريبيا في العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والسياسة النقدية لاستهداف التضخم في البلدان المتقدمة ،





www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

كالنرويج والسويد والمملكة المتحدة ، والبلدان الناشئة الآسيوية ، ككوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند ، والتي اعتمدت نظام استهداف التضخم ، بتقدير نموذج GARCH متعدد المتغيرات ، بالاعتماد على مواصفات نموذج BEKK ، وباستخدام بيانات شهرية خلال الفترة من 1990 إلى 2010 ، وبعد تقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين ، تختلف من دولة إلى أخرى قبل وبعد اعتماد سياسة استهداف التضخم ، وقد أظهرت النتائج ارتباط كبير بين تحركات أسعار الصرف والتضخم والإنتاج في كلا الفترتين الفرعيتين ، كما أن لسياسات استهداف التضخم تأثيرات كبيرة على حركات التضخم والإنتاج وسعر الصرف لمعظم الدول محل الدراسة ، ومقارنة لأداء سياسة استهداف التضخم بين الدول ، لوحظ أن سعر الصرف في دول آسيا يتميز بالتقلب الكبير ، مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة ، كذلك بالنسبة لدالة الاستجابة لانخفاض التضخم ، تكون أكبر في دول آسيا مقارنة مع الدول المتقدمة ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أن سياسات استهداف التضخم لديها فعالية كبيرة في خفض معدل التضخم وتعزيز الاقتصاديات الناشئة في آسيا مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة.

.8

**دراسة (2014) Bassem Kamar and Damyana Bakardzieva:** تناولت هذه الدراسة كيفية إدارة أسعار الصرف في مصر ، خاصة سعر الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحلول الأكثر ملائمة لحالة مصر هو نظام النطاقات المدارة حول قيمة مركزية ، حيث يتسم بالابتعاد عن الصدمات الخارجية ، ولم تتعرض الدراسة لتفسير طبيعة العلاقة فيما بين تغير أسعار الصرف ومعدل التضخم.

.9

**دراسة (2016) Fetai E. and Allen M.:** حيث بحثت هذه الورقة العلمية بشكل تجريبي العلاقات بين أسعار الصرف والتضخم في دول غرب البلقان ، من خلال تحديد ما إذا كانت أسعار الصرف الثابتة تلعب دورا مهما في الأداء التضخمي ، أو ما إذا كانت أسعار الصرف المرنة تعمل كأداة أفضل لامتناس الصدمات ، ومن أجل إثبات أو نفي فرضية أن سعر الصرف يعمل كمنصص للصدمات ، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ، خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية مؤخرا ، فقد تم استخدام نماذج "بانل التجميعي" ، "التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية" ، بالاعتماد على بيانات مقطعية مدمجة ربع سنوية ، تغطي فترة 15 عاما ، من سنة 1996 إلى عام 2014 ، وذلك باعتبار مؤشر أسعار الاستهلاك متغير تابع والمؤشرات أسعار الاستهلاك المتأخرة زنيا وسعر الصرف في شكل لوغاريتمي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل (سعر فائدة الإقراض) كمتغيرات مستقلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف لا يزال هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية في دول غرب البلقان ، وقدم الباحثان مجموعة من





www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

التوصيات إلى صانعي السياسات الاقتصادية مفادها ، ضرورة الموازنة بين العوائد والتكاليف النسبية المرتبطة بإدخال نظام سعر صرف مرن في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، لأن انشاء هذا النظام قد يترتب عليه أن يتكبد تكاليف أكثر من العوائد.

10. دراسة **Sanam Shojaeipour and Fetullah (2017)**: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في إيران ، باستخدام أسلوب **Hendry General Method** ، ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، بحيث اعتمد الباحثان على البيانات السنوية للفترة من 1976 إلى 2012 باستخدام طريقة **Hendry** لمؤشري التضخم وسعر الصرف ، لتقدير نموذج VAR لمؤشرات التضخم وسعر الصرف والمعروض النقدي. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من خلال استخدام نموذج **Hendry** أهمها هو وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف والتضخم ، فزيادة أسعار الصرف تجعل التضخم يرتفع في إيران ، وباستخدام نموذج VAR تم التأكد من أن كلا المتغيرين سعر الصرف والعرض النقدي يؤثران إيجابيا على معدلات التضخم ، ولكن مساهمة المعروض النقدي في احداث تغييرات على مستوى التضخم كانت أكبر من سعر الصرف. أما على مستوى المملكة فنجد أن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في المملكة العربية السعودية ، وانتقال هذا إلى الأسعار الداخلية ، فالسوق السعودية لا تزال غير مستهدفة بدراسات معمقة حول علاقة تذبذب أسعار الصرف والتضخم ومختلف العناصر الداخلية المؤثرة على الارتباط بين العنصرين ، من خلال نظريات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والنقدية للمملكة. (13)

11. وفي مسحنا للأدبيات حول العلاقة بين التضخم بسعر الصرف وجدنا فقط : ورقة الخريف ، بكري والصيعري ، بعنوان : "مدى استجابة الاسعار المحلية في المملكة للتغيرات في أسعار صرف الريال - ورقة عمل مقدمة إلى البنك المركزي السعودي ، (2012): إذ تعد هذه الورقة هي مرجع في الادبيات التي تتعلق بالمملكة العربية السعودية ، إلى جانب ورقة القعيد . وتباينت نتائج دراسة الخريف وآخرون (2012) ودراسة القعيد (2018) حول العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم ، حيث أوضح الخريف وآخرون (2016) استجابة ضعيفة للأسعار المحلية في المملكة العربية السعودية للتغيرات التي تحصل في

1- Abdulaziz Hamad Algaheed , (2018) , The Exchange Rate Pass-Through into Inflation with Symmetric Oil Price Shocks : An Empirical Analysis for Saudi Arabia: 1970-2015 , American Journal of Applied Sciences , V. 15 (1) , p. 30.42



سعر الصرف ، وتم ارجاع ذلك إلى عوامل عدة من أهمها : ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد السعودي على الاقتصاد العالمي ، ووجود منافسة غير كاملة في السوق المحلية . ولكن اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة قعيد (2018) الذي وجد علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل ، مما يدل على أن نسبة كبيرة جدا من التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية مصدره التغيرات التي تحصل على أسعار صرف الريال.

### عناصر الاختلاف بين هذه الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إلى جانب ندرة الأبحاث حول موضوع العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في المملكة العربية السعودية ، وانتقال هذه الآثار إلى الأسعار المحلية ، يوجد تباين في النتائج الدراسات الموجودة ، واعتمادا على ذلك هدفت هذه الدراسة محاولة تقديم أدلة نظرية وتجريبية على طبيعة ونوع العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في بلد منتج للنفط فقط ، له نظام سعر صرف ثابت مع الدولار ، ويتسم اقتصاده بدرجة عالية من الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، ألا وهو الاقتصاد السعودي. إن الدراسات السابقة افتراضا وجود علاقة خطية بين سعر الصرف ومعدل التضخم ، ولكن هناك بعض الدراسات الحديثة في دول أخرى اثبتت وجود علاقة غير خطية ، وأن تأثيرات سعر الصرف على معدل التضخم غير متماثلة ، أي أنه عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض الأسعار ، بالرغم من انخفاض تكلفة الاستيراد ، ولكن في حالة انخفاض قيمة العملة ترتفع وتيرة التضخم المستورد . ومن الأهمية بمكان تجربة هذه الفرضية في حالة المملكة العربية السعودية وتحديد خاصة العوامل المسببة لذلك.

### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي والذي يركز على وصف أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم المالي بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل العوامل المؤثرة على الأسعار المحلية وتبيان طبيعة العلاقة الرابطة بينها وبين تقلبات أسعار الصرف. كما يثبت ذلك من خلال اختيار دراسة حالة "المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية" والتي اعتمد فيها على جمع بيانات دقيقة وشاملة للفترة الممتدة من سنة 2002م إلى 2020م. كما ارتبطت الدراسة باختبارات، ومقاييس خاصة (تحليل بيانات)، ومن ثم تفسير الإحصائيات التي تم الحصول عليها والخروج بتوصيات تساهم في فهم طبيعة أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم المالي بالمملكة وتبيان أفضل السياسات المالية والنقدية للتحكم في استقرار الأسعار المحلية والحد من التضخم.

### نماذج الدراسة



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model ، والذي يعتمد على وجود مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفسر تحركات المتغير التابع. أيضا استخدم الباحث كلا من نموذج الارتباط الخطي البسيط لبيرسون ، وكذلك نموذج الارتباط الخطي المتعدد.

### متغيرات الدراسة

في دراستنا القياسية تم استخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية من سنة 2002 إلى سنة 2020 ، أي سلسلة زمنية بطول 19 سنة ، وهي بيانات صادرة عن التقرير الاقتصادي السنوي ، وعن البنك المركزي السعودي ، مع إجراء تعديلات في هذه البيانات وهو تثبيت سنة الأساس لتكون سنة 2000 ، لكافة متغيرات الدراسة.

- الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة

استخدمت الدراسة التطبيقية نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لنمذجة العلاقة بين مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة) كمتغير تابع ، وسبعة عشر من المتغيرات المستقلة هي:

1. عدد سكان المملكة بالمليون نسمة  $x_1$ .
2. إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بالمليار ريال)  $x_2$ .
3. معدل التضخم  $x_3$ .
4. الأرقام القياسية لأسعار الجملة  $x_4$ .
5. إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال)  $x_5$ .
6. متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي)  $x_6$ .
7. متوسط أسعار الصرف لأهم الشركاء التجاريين للمملكة ، وهم :
  - الدولار الأمريكي  $x_7$ .
  - اليورو الأوربي  $x_8$ .
  - اليوان الصيني  $x_9$ .
  - الدرهم الاماراتي  $x_{10}$ .
  - بخلاف هؤلاء ، متوسط سعر الصرف للعملات الأخرى  $x_{11}$ .
8. صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (بالمليار ريال)  $x_{12}$ .
9. الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال)  $x_{13}$ .

10. المصروفات العامة الفعلية (بالمليار ريال) x14.

11. الصادرات السلعية (بالمليار ريال) x15.

12. الواردات السلعية (بالمليار ريال) x16.

13. مؤشر أسعار الأسهم المحلية x17.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي من هذا البحث ، فقد قام الباحث بصياغة واختبار الفرض الرئيسي التالي وهو : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة) ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقة الذكر ، وذلك عند مستوى معنوية 5%".

#### نتائج التحليل الإحصائي وتفسيرها:

ولإثبات مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين أبعاد هذه العوامل موضع الدراسة (المتغيرات المستقلة) والرقم القياسي لتكاليف المعيشة (المتغير التابع) ، وذلك باستخدام برنامج SPSS ، وكانت مخرجات تحليل الانحدار كما يوضحها جدول رقم (1) كما يلي :

#### أولا : تحليل المقاييس الوصفية

#### الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي بعض المقاييس الوصفية لكل من المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة)

ومجموعة المتغيرات المستقلة أو المفسرة لمتغيرات المتغير التابع :

جدول رقم (1): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة

عدد الحالات N	الانحراف المعياري Std. Deviation	الوسط الحسابي Mean	الرمز	المتغير
19	26.148	132.242	Y	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة
19	4.395	28.108	x1	عدد سكان المملكة بالمليون نسمة
19	782.270	1992.161	x2	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بالمليار ريال)
19	2.459	2.850	x3	معدل التضخم
19	21.828	147.678	x4	الأرقام القياسية لأسعار الجملة
19	582.921	1240.345	x5	إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال)
19	27.330	65.423	x6	متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي)
19	.000	3.750	x7	سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي
19	.481	4.747	x8	سعر صرف الريال أمام اليورو الأوروبي

\* تشمل : الصادرات النفطية + الصادرات غير النفطية ومنها إعادة التصدير + وقود السفن



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

19	.057	.534	x9	سعر صرف الريال أمام اللوان الصيني
19	.0002	1.020	x10	سعر صرف الريال أمام الدرهم الاماراتي
19	11.385	99.752	x11	بخلاف هؤلاء الشركاء التجاريين ، متوسط سعر الصرف للعملات الأخرى
19	53.438	98.778	x12	صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (بالمليار ريال)
19	299.944	743.554	x13	الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال)
19	310.076	709.376	x14	المصروفات العامة الفعلية (بالمليار ريال)
19	344.227	880.117	x15	الصادرات السلعية (بالمليار ريال)
19	177.406	427.397	X16	الواردات السلعية (بالمليار ريال)
19	2878.686	7624.793	X17	مؤشر أسعار الأسهم المحلية

### من الجدول السابق يتضح أن :

1. متوسط الرقم القياسي لنفقات المعيشة خلال فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2020 ، كان 132.2% ، وبانحراف 26.2%
2. متوسط عدد سكان المملكة خلال فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2020 ، كان 28,108,000 نسمة ، وبانحراف 4,395,000 نسمة.
3. وهكذا لباقي متغيرات الدراسة.

### معامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار دوربن واتسون المقدر

يوضح الجدول بعض المقاييس الهامة ، كمعامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار دوربن واتسون ، كما

يلي :

جدول رقم (2): معامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار دوربن واتسون المقدر

اختبار دوربن واتسون Durbin-Watson	الخطأ المعياري في التقدير Std. Error of the Estimate	معامل التحديد المقدر Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج Model
2.185	1.7284571	.994	.996	.998 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), x17, x1, x3, x6, x12, x10, x11, x8, x16, x9, x4, x13, x14, x2, x5

b. Dependent Variable: Y

يتضح من الجدول السابق ما يلي :



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

1. معامل الارتباط بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقا الذكر يعادل 0.998 ، أي العلاقة قوية وطردية بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقا الذكر.
2. معامل التحديد بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقا الذكر يعادل 0.996 ، أي أنه تم أخذ 99.6% من مجموعة المتغيرات المفسرة في الاعتبار ، وهي نسبة مرتفعة وجيدة للغاية\*.
3. القيمة المحسوبة لاختبار دوربن واتسون تعادل 2.185 ، وهي أقل من القيمة الجدولية ، أي أنها تقع داخل منطقة القبول ، إذ بلغ الحد الأدنى للقيمة الجدولية لهذا الاختبار عندما  $k=17$  ،  $n=19$  قيمة 0.032 ، والحد الأعلى للقيمة الجدولية 3.7 ، مما يعني عدم وجود ارتباط متسلسل بين المتغيرات المفسرة أو المستقلة وبعضها والبعض.

### تحليل التباين

يوضح الجدول التالي مخرجات تحليل التباين أو تحليل ANOVA :

جدول رقم (3): جدول تحليل التباين

بيان	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية D.f	متوسط المربعات Mean Square	قيمة f	مستوى المعنوية Sig.
الانحدار Regression	12298.184	15	819.879	274.431	.000 <sup>b</sup>
الباقي Residual	8.963	3	2.988		
الإجمالي Total	12307.146	18			

### يتضح من الجدول السابق :

قيمة F المحسوبة تعادل 274.431 ، ومعنوية F تعادل 0.000 ، بدرجات حرية 15 للبسط 3 للمقام ، أي أقل من المستوى المطلوب 5% ، أي أن النموذج ككل معنوي ، أي أن النموذج قد اجتاز جميع الاختبارات الإحصائية من الدرجة الأولى ، ويصلح للتنبؤ.

\* يشير معامل التحديد R2 إلى أن 99.6% من التغيرات (التباين) في المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة) تفسرها المتغيرات سابقة الذكر ، وأن النسبة الباقية 0.4% تفسرها عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

وبالتالي هذا يؤكد رفض فرض عدم القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقة الذكر ، وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقة الذكر وذلك بدرجة ثقة 95% ، أي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقة الذكر.

### المتغيرات المدخلة والمستبعدة في النموذج

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة (المتغير التابع) ، ومجموعة المتغيرات المستقلة أو المفسرة للمتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع :

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة (المتغير التابع) ، ومجموعة العوامل المفسرة موضع الدراسة (المتغيرات المستقلة)

المتغيرات	الرمز	B	الخطأ المعياري	T	معنوية t
الثابت		-13210.058	6700.693	-1.971	.014
عدد سكان المملكة بالمليون نسمة	x1	1.010	3.670	.275	.801
إجمالي الناتج المحلي والأسعار الجارية (بالمليار ريال)	x2	0.0000854	.015	-.006	.996
معدل التضخم	x3	1.209	1.017	1.188	.032
الأرقام القياسية لأسعار الجملة	x4	.009	.385	.024	.032
إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال)	x5	.017	.027	.642	.037
متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي)	x6	-.278	.164	1.694	.019
اليورو الأوربي	x8	-1.368	3.443	3.975	.028
اليوان الصيني	x9	-6.737	81.791	-.082	.940
الدرهم الإماراتي	x10	.104	.052	1.979	.014
متوسط سعر الصرف للعملة الأخرى	x11	.787	.198	3.980	.028
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (بالمليار ريال)	x12	-.017	.052	-.334	.760
الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال)	x13	.025	.019	1.326	.028
المصروفات العامة الفعلية (بالمليار ريال)	x14	.056	.020	2.770	.040
الواردات السلعية (بالمليار ريال)	x16	.014	.052	.276	.800
مؤشر أسعار الأسهم المحلية	X17	.001	.001	1.107	.035

يتضح من مخرجات تحليل الانحدار ومن جدول رقم (4) ما يلي :





1. تم استبعاد المتغير x7 وهو سعر صرف الريال أمام الدولار ، إذ أنه ثابت طوال مدة الدراسة ، وبالتالي ليس له تأثير على الرقم القياسي لنفقات المعيشة.
2. حيث أن معنوية F تعادل 0.000 ، وبالتالي تم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة ومجموعة المتغيرات المستقلة السابقة الذكر وذلك بدرجة ثقة 95% ، فإن هذا يعني أن هناك متغير واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة هام في تفسير الرقم القياسي لنفقات المعيشة . وبالرجوع إلى قيمة B وقيمة t المحسوبة الخاصة بالمتغيرات المستقلة ، وكذلك الأرقام الدالة على معنوية t ، يتضح أن هناك 10 متغيرات فقط ذو دلالة معنوية إحصائية ، بخلاف الثابت ، وهو ما يعني أنها تفسر المتغير التابع ، وتدلل الأرقام على أن هذه المتغيرات بعد ترتيبها ووفقا لأهميتها كمتغيرات مفسرة أو مسببة لتحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة حاليا كما يلي :

#### أولا : المتغيرات التي تؤثر طرديا في تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة

الجدول التالي يوضح مجموعة المتغيرات – ذات الدلالة الإحصائية - المفسرة لتحركات الرقم القياسي

لنفقات المعيشة ، والتي تؤثر ايجابيا أو طرديا في هذه التحركات :

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة (المتغير التابع) ، وأبعاد العوامل

المعنوية (المتغيرات المستقلة المفسرة لهذه التحركات) والمؤثرة طرديا

الترتيب	معنوية T	T	الخطأ المعياري	B	الرمز	المتغيرات
1	.032	1.188	1.017	1.209	x3	معدل التضخم
7	.032	.024	.385	.009	x4	الأرقام القياسية لأسعار الجملة
6	.037	.642	.027	.017	x5	إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال)
3	.014	1.979	.052	.104	x10	الدرهم الإماراتي
2	.028	3.980	.198	.787	x11	متوسط سعر الصرف للعملة الأخرى
5	.028	1.326	.019	.025	x13	الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال)
4	.040	2.770	.020	.056	x14	المصروفات العامة الفعلية (بالمليار ريال)
8	.035	1.107	.001	.001	X1 7	مؤشر أسعار الأسهم المحلية

يتضح من جدول رقم (5) أن :

(1) معدل التضخم (x3) ، ويعادل 1,209 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي

العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة

بمقدار 12% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%



www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

- (2) متوسط سعر الصرف للعملة الأخرى ، ويعادل 0.787 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 8% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (3) سعر صرف الدرهم الاماراتي ، ويعادل 0.104 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (4) المصرفات العامة الفعلية (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.056 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.6% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (5) الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.025 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.3% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (6) إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.017 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.2% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (7) الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، ويعادل 0.009 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.09% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (8) مؤشر أسعار الأسهم المحلية ، ويعادل 0.001 ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.01% ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- وهنا يؤكد الباحث على أن معدل التضخم يعد من أهم العوامل التي لها تأثير مباشر وطردي على الأسعار المحلية ، إذ يساهم هذا العامل وحده في ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 12% ، يليه متوسط أسعار الصرف للعملة المختلفة أمام الريال السعودي ، إذ يساهم ارتفاع قيمة سعر الصرف أمام الريال في ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 8% تقريبا.

ثانيا : المتغيرات التي تؤثر سلبيا أو عكسيا على تحركات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

الجدول التالي يوضح مجموعة المتغيرات – ذات الدلالة الإحصائية - المفسرة لتحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة ، والتي تؤثر سلباً أو عكسياً على هذه التحركات :

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة (المتغير التابع) ، وأبعاد العوامل المعنوية (المتغيرات المستقلة المفسرة لهذه التحركات) والمؤثرة عكسياً

المتغيرات	الرمز	B	الخطأ المعياري	T	معنوية t
متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي)	x6	-0.278	0.164	-1.694	0.019
سعر صرف اليورو الأوربي	x8	-1.368	3.443	-3.975	0.028

**يتضح من جدول رقم (6) أن :**

- (1) **سعر صرف اليورو الأوربي (x8) ، ويعادل -1.368** ، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى انخفاض تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 14% تقريباً ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (2) **متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي) (x6) ، ويعادل -0.278** ، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى انخفاض تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 3% ، وذلك بدرجة ثقة 95% وهنا يؤكد الباحث على أن سعر صرف اليورو الأوربي يعد من أهم العوامل التي لها تأثير مباشر وإيجابي على ارتفاع الأسعار المحلية ، إذ أن ارتفاع قيمة اليورو أمام الريال السعودي سوف يساهم وحده في انخفاض الأسعار المحلية بنسبة 14% تقريباً، يليه متوسط أسعار النفط ، إذ يساهم ارتفاع قيمة سعر النفط بالدولار في انخفاض الأسعار المحلية بنسبة 3% تقريباً.

**نتائج الدراسة وتوصياتها:**

**أولاً: ملخص بأهم النتائج:**

من واقع الدراسة التطبيقية هناك العديد من النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة لعل أهمها ما يلي :

- (1) معامل الارتباط بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقة الذكر يعادل 0.998 ، أي العلاقة قوية للغاية بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقة الذكر.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

- (2) معامل التحديد بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقا الذكر يعادل 0.996 ، أي أنه تم أخذ 99.6% من مجموعة المتغيرات المفسرة في الاعتبار ، وهي نسبة جيدة للغاية.
- (3) القيمة المحسوبة لاختبار دورين واتسون تعادل 2.185 ، وهي أقل من القيمة الجدولية ، أي أنها تقع داخل منطقة القبول ، إذ بلغ الحد الأدنى للقيمة الجدولية لهذا الاختبار عندما  $k=17$  ،  $n=19$  قيمة 0.032 ، والحد الأعلى للقيمة الجدولية 3.7 ، مما يعني عدم وجود ارتباط متسلسل بين المتغيرات المفسرة أو المستقلة وبعضها والبعض.
- (4) قبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين الرقم القياسي لنفقات المعيشة ومجموعة المتغيرات المستقلة سابقا الذكر وذلك بدرجة ثقة 95% ، أي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (الرقم القياسي لنفقات المعيشة Y) والمتغيرات المستقلة المفسرة سابقا الذكر.
- (5) تم استبعاد المتغير  $x_7$  وهو سعر صرف الدولار أمام الريال السعودي ، إذ أنه ثابت طوال مدة الدراسة ، وبالتالي ليس له تأثير على الرقم القياسي لنفقات المعيشة.
- (6) هناك 10 متغيرات فقط ذو دلالة معنوية إحصائيا ، وهي :

**أولا : المتغيرات التي تؤثر طرديا في تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة ، تشمل الآتي :**

- **معدل التضخم ( $x_3$ ) ، ويعادل 1.209** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 12.1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- **متوسط سعر الصرف للعملة الأخرى ، ويعادل 0.787** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 7.9% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- **الدرهم الاماراتي ، ويعادل 0.104** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 1% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

- **المصروفات العامة الفعلية (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.056** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.6% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
  - **الإيرادات العامة الفعلية (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.025** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.3% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
  - **إجمالي عرض النقود (بالمليار ريال) ، ويعادل 0.017** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.2% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
  - **الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، ويعادل 0.009** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.09% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%
  - **مؤشر أسعار الأسهم المحلية ، ويعادل 0.001** ، أي أنه كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى زيادة تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 0.01% ، وذلك بدرجة ثقة 95%
- (7) يعد معدل التضخم يعد من أهم العوامل التي لها تأثير مباشر وطردي على الأسعار المحلية ، إذ يساهم هذا العامل وحده في ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 12% ، يليه متوسط أسعار الصرف للعملة المختلفة أمام الريال السعودي ، إذ يساهم ارتفاع قيمة سعر الصرف أمام الريال في ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 8% تقريبا.

**ثانيا : المتغيرات التي تؤثر سلبيا أو عكسيا على تحركات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، وتشمل الآتي :**

- **سعر صرف اليورو الأوربي (x8) ، ويعادل -1.368** ، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى انخفاض تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 13.7% تقريبا ، وذلك بدرجة ثقة 95%

- **متوسط أسعار برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار الأمريكي) (x6) ، ويعادل -0.278- ، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا العنصر بمقدار 10% مع ثبات باقي العوامل الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي في المتوسط إلى انخفاض تحركات الرقم القياسي لنفقات المعيشة بمقدار 2.8% ، وذلك بدرجة ثقة 95%**
- (8) يعد سعر صرف اليورو الأوربي يعد من أهم العوامل التي لها تأثير مباشر وعكسي على الأسعار المحلية ، إذ أن ارتفاع قيمة اليورو أمام الريال السعودي سوف يساهم وحده في انخفاض الأسعار المحلية بنسبة 14% تقريبا ، يليه متوسط أسعار النفط ، إذ يساهم ارتفاع قيمة سعر النفط بالدولار في انخفاض الأسعار المحلية بنسبة 3% تقريبا.

#### ثانياً: توصيات الدراسة:

- من واقع الدراسة التطبيقية والمقابلات الشخصية مع العديد من المسؤولين وبعض كبار رجال الاقتصاد يوصي الباحث بالآتي :
- (1) ضرورة الأخذ بنظام التعويم المدار أو الموجه ، فهو الحل الوسيط بين نظام الصرف الثابت ونظام التعويم الحر ، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية ، حيث تتميز اقتصادياتها بالضعف ، وهذا يؤثر على حجم تجارتها الخارجية.
  - (2) ضرورة الأخذ بنظام الصرف المرن ، إذ أن هذا النظام يؤخر نوعاً ما من الحماية ضد الصدمات التي تطرأ فجأة على سعر الصرف نتيجة التغير في الطلب على الصادرات أو حتى في معدل التبادل التجاري.
  - (3) لإنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم في المملكة ، يجب رفع درجة استقلالية البنك المركزي ، والسياسة النقدية ، ودرجة المساءلة الشفافة ، والقيام بإصلاحات عميقة في الجانب الاقتصادي الحقيقي – وخاصة في جانب الإنتاج ، والاهتمام والبحث في حل المشاكل المتعلقة بمصادر التضخم ، واهتمام واعتماد البنك المركزي على نماذج إحصائية متطورة ودقيقة للتنبؤ بمعدل التضخم ، وأخيراً التطوير المستمر للأسواق المالية والنقدية.
  - (4) يجب على الدول الآن أن تعزز أوضاع مالياتها العامة ، وألا تعتمد على الاقتراض المستدام ، وحتى في الأوقات العصيبة ، يمكن لوضعي السياسات إيجاد فرص للتشجيع على الاستثمار ، وتحفيز النمو الاقتصادي ، وفي الوقت ذاته تخفيف الضغوط على المالية العامة.
  - (5) يجب على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهد للتعبيل بإعادة هيكلة الديون ، خاصة في الدول الفقيرة ، فلا شك أن القيام بهذا العمل سيقطع شوطاً طويلاً في الطريق إلى إعادة الدول إلى مسار أكثر استدامة للمالية العامة.





www.mecsjs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

(6) ضرورة التنبه لادعاءات فك الربط بين الريال والدولار ، إذ من الصعب العمل على تعويم الريال أو الاعتماد على سلة من العملات ، في ظل أن اقتصاد وطني يعتمد بصورة كبيرة حالياً على أسعار النفط المقوم بالدولار.

(7) في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، التي تشهد ارتفاعاً غير مسبوق لقيمة الدولار ، وبالتالي ارتفاع معه قيمة الريال ، ضرورة الأخذ ببعض الآليات للحد من مخاطر هذا الارتفاع ، أهمها :

(1) استيراد السيولة : وهذا يتطلب أن يتم التركيز في الإصدارات الحكومية لأدوات مثل الصكوك الإسلامية ، تستهدف السيولة من خارج سوق المملكة وليس من داخله.

(2) التوسع في إجراءات الخصخصة : والتي تعد إحدى الوسائل التي تخفف من تكلفة الإنفاق الحكومي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط السيولة المحلية.

(3) تهيئة السوق لمزيد من الاستثمارات الأجنبية : وهذا سوف يكون له أثر في تدفق مزيد من السيولة.

(8) إن فك ربط الريال بالدولار فكا كاملاً ، أو ربطه بسلة عملات ، أو توسيع نطاق تأرجح سعر الريال أمام الدولار بدلاً من الربط الثابت ، لكل بديل مزاياه وعيوبه ، وتوقيت استخدامه ، لذا يجب أن يتم اختيار أي من البدائل المطروحة في هذا المجال ، مع ضرورة مراعاة في المقام الأول أهداف السياسة النقدية في المملكة ، وفي إطار السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي ، التي تسعى هذه الدول من تحقيق الوحدة النقدية منذ عام 2010م.

(9) من الأفضل ألا تتبنى المملكة أيًا من هذه البدائل بمفردها ، وإنما يكون في إطار توجه جماعي لدول المجلس . وهذا يعني أنه من الأفضل أن تلتزم دول الخليج بنظام ربط العملات الوطنية ، ومن ثم العملة الموحدة بالدولار ، وهو النظام الذي دخلت إليه معاً ، أو تخرج معاً من هذا النظام ، وتتبنى بديلاً يتفق عليه الجميع.

(10) ضرورة التدخل بأداة سعر الفائدة من خلال تخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين ، بغرض تشجيع الاستثمارات في الداخل ، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

**المراجع:**

**أولاً – المراجع العربية**

1. بكري الخريف ، حمد الصيعري ، (2012) ، مدى استجابة الاسعار المحلية في المملكة للتغيرات في أسعار صرف الريال - ورقة عمل مقدمة إلى البنك المركزي السعودي ، المملكة العربية السعودية : الرياض.





2. جابر تماضر ، (2013) ، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان ، دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة 1970 : 2013 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. جار النبي بابو ، زبيدة نور الدين عبد الله (2022) : أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2021 ، السودان ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الخامس عشر ، السنة السابعة.
4. سمية موري ، (2018) ، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة تلمسان.
5. صالح أويابا ، (2020) ، آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم دراسة حالة دول المغرب العربي ، للفترة من 1980 إلى 2018 ، المغرب ، جامعة مراكش.
6. صالح محمد ابراهيم ، الشاذلي عيسي حمد ، ابتسام محمد عبد الباقي ، (2016) ، "أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم – دراسة تطبيقية على السودان خلال الفترة 1980 إلى 2014 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، السودان ، جامعة النيلين.
7. فاروق فتحي الجزار ، أدهم البرماوي ، (2018) : أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، مصر : المنصورة ، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية ، العدد الرابع عشر ، السنة العشرون.

#### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Bassem Kamar, and other, (2014), Economic Trilemma and Exchange rate Management in Egypt , The 10th Annual Conference of the Economic Research Forum for Arab Countries (Morocco).
2. Fetai, B., Sergius Koku, P., Caushi, A., & Fetai , A. (2016) , The relationship between exchange rate and inflation: The case of western Balkans Countries. Journal of Business, Economics and Finance -JBEF, 5(4).



[www.mecsjs.com/ar/](http://www.mecsjs.com/ar/)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الثامن والخمسون ( آذار ) 2023

ISSN: 2617-9563

3. Sanam Shojaeipour, M., and Fetullah, A. (2017). The Relationship Between Exchange Rates and Inflation: The Case of Iran. *European Journal of Sustainable Development*, 6(4).
4. Suk Siok , Cheau Pian, and Mohd Tahir (2012) , Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialized Economies , Bank For International Settlements Working Papers, No.79.